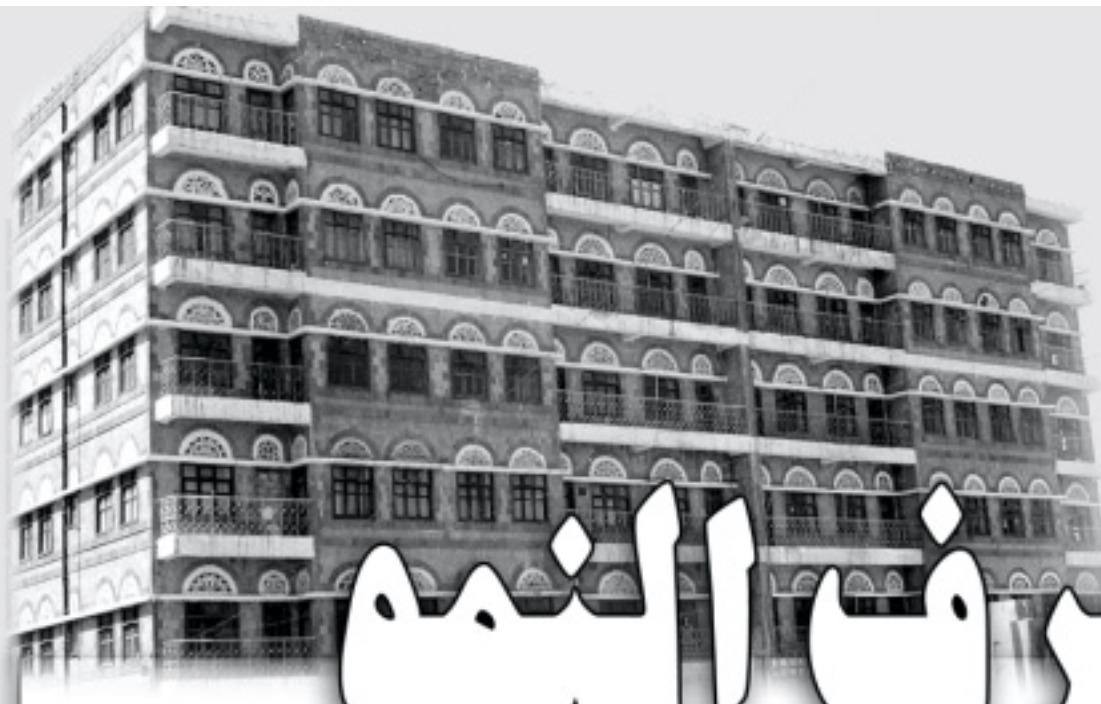

ثبات لا يعرف النمو

اقـــتـــصـــاديون:

للاستثمار ضوابط ومعايير.. والأوقاف بحاجة إلى التفكير في إنشاء شركات مساهمة

قطاع الاستثمار بوزارة الأوقاف:

الاستثمار مرتبط بفائض الإيرادات وهو ما لم يتحقق لنا

كما ان دولة مثل الامارات تقوم بإنشاء مشاريع استثمارية بملايين الدراهم في الامارات وخارج الامارات خاصة في دول افريقيا ،ويمتلك الأوقاف في دولة ماليزيا شركة طيران تعود معظم عائداتها لصالح الأوقاف في ماليزيا وكذلك مصر وعمان والمملكة العربية السعودية والسودان، تتحدث التقارير والخطط عن استثمارات ضخمة تخدم الأوقاف ،الكثير من الشركات والمؤسسات أنشئت من أموال الوقف للمحافظة على الوقف وتنميته واستمراره.

هذا الاستثمار خدمته الادارة والنظام والدعم حتى وصل الى مرحلة تحقيق الاهداف والقدرة على المساهمة في عملية التنمية في تلك البلدان، أما بلادنا فرغم الأوقاف العريضة التي تمتلكها إلا أننا فشلنا في صناعة استثمار حر قادر على البناء والاستمرار.

وزارة الأوقاف تعترف بذلك حيث يقول الفران: «نحن لانستطيع الاستثمار مثل أي دولة خليجية والسبب غياب المؤسسة الاستثمارية» .

ويضيف وكيل قطاع الاستثمار بالوزارة عبدالرحمن القلام: «الوقف في دول الخليج يتمتع بالكثير من الحركة والمؤسساتية التي تسمح له بالتحرك الجيد».

عقدة الروتين

الروتين كان المتهم الاول في ادارة قطاع الاستثمار في وزارة الأوقاف والارشاد، الجميع في القطاع يتحدث عن العوائق الادارية والتعقيدات في المعاملات والتعامل مع الاستثمارات وخط سير المال ما يجعل الاستثمار ومشاريعه في حالة زحف مستمر رغم الامكانيات الجيدة التي يمتلكها القطاع والأوقاف بشكل عام.

وهذا ما دفع الفران الى القول : «المعاملات والروتين يعيقنا كثيرا ،نحن بحاجة الى الكثير من السير والتحرك السريع والبعد عن الروتين الممل والمعقد، قطاع الاستثمار تحكمه قوانين الوزارة ،والمؤسسات الحكومية في بلادنا مازالت غارقة كثيرا في الروتين والتطوير غير المجدي في المعاملات ،وعالم المال لايؤمن بالمعاملات الطويلة ويكره كثيرا الروتين والتعقيدات في المعاملات، ولهذا وجد الفران العقدة في الروتين لكنه الى الآن لم يستطع الخلاص منه، ويرى الفران أن الخلاص من هذه المشكلة لن يتأتى إلا من خلال انشاء هيئة مستقلة للاستثمار في الأوقاف تتخلص من البيروقراطية في التعامل، ويؤيده في ذلك عبدالرحمن القلام وكيل قطاع الاستثمار في الوزارة حيث قال: «حسن ادارة الأوقاف وهيئة مستقلة ووحدة استثمار مستقلة سيؤدي الى تنمية حقيقية للأوقاف والاستثمار في أموال الوقف».

نجاح الاستثمار

التحدث الى أصحاب الاختصاص في المال لا تحكمه العواطف وبعيد جدا عن العشوائية والارتجالية يحكمه الربح والخسارة، وحين بدأت التحدث الى الدكتور داود عثمان -عميد كلية التجارة بجامعة صنعاء سابقا- عن الاستثمار وطرق نجاحه أجاب: «الاستثمار يحتاج الى ضوابط ومعايير سليمة لكي يحقق النجاح المطلوب »

ويضيف: «المشروع الناجح هو الذي يستطيع استعادة رأس المال بفترة معينة ومن ثم الاستمرار.. العامل الزمني مهم جدا .. الكلام عن الاستثمار واسباب نجاحه يحتاج الى دراسات وأبحاث لكن ما يهمنا هنا هو نجاح الاستثمارات الوقفية والطرق السليمة لتسيير هذا المجال على الطريق الصحيح لتستمر الحركة في كثير من المرافق الضرورية في حياتنا ،وهنا يقول الدكتور داود: «يفترض على الاستثمار الوقفي ان يعمل في المجال الذي يحقق من خلاله اكبر عائد بالاضافة الى البعد الاجتماعي لهذا المجال المتمثل في خلق فرص عمل ومحاربة البطالة وأن ينمي الوقف أمواله ويحقق أكبر فوائد ممكنة للوقف، هذا يعني انه يجب ان يكون الغرض الاول والرئيسي لاستثمار اموال الوقف هو العمل على تنمية اموال الوقف حتى يستطيع الوقف الاستمرار، وهذا ماركز عليه الدكتور في قوله : «الهدف والغرض الأول هو تنمية اموال الوقف وتحقيق الاهداف الاقتصادية التي بدورها تخدم المجال الديني» وقد يكون الوقف من أصحاب الاموال الضخمة التي لاتستطيع الجهات استغلالها بالشكل الصحيح لتعود بالفائدة على الوقف وعلى المجتمع بشكل عام.

يقول الدكتور داود: «هناك أموال ضخمة وكثيرة لاتستغل بشكل جيد لعدم وجود دراسات حقيقية ووضع ضوابط علمية لاستغلالها حتى يستفاد منها وتحقق عوائد وفوائد لأصحابها» الدكتور اعتبر الوقف من تلك الجهات المحتاجة الى دراسات علمية لتشغيل اموالها بشكل جيد باعتبار الوقف من الجهات التي تمتلك أموالاً ضخمة لاتستغل بشكل جيد حيث يرى الدكتور ان الوقف يواجه مشاكل وصعوبات تؤدي الى الفشل في تحقيق الاهداف المرجوة من الاستثمار في مشاريعه، ومن هذه المشاكل الروتين والتفكير المحدود واختيار مجالات غير مجدية في الاستثمار.

يقول الدكتور داود: هناك مجالات كثيرة يمكن للوقف استثمار أمواله فيها وتحقيق عائد كبير للوزارة وللمجتمع، يجب على الوزارة أن لاتظل تفكر في المشاريع الصغيرة لأنها مكلفة في ادارتها والاشراف عليها ولا تحقق عائدات كبيرة. ويرى داود انه بالامكان الدخول في مشاريع كبيرة مثل الشركات التجارية الكبيرة والصناعية التي يمكن ان تحقق للوقف نمواً كبيراً وتطوراً للاستثمارات بشكل مستمر، كما يمكن للوقف المشاركة في البنوك.. هناك أشياء كبيرة يمكن أن يشارك فيها.

وعن الاستثمار الذي يقوم به قطاع الاستثمار في الوزارة والمتمثل في الاستثمار في مجال العقارات بمختلف انواعه يعلق الدكتور داود على ذلك بقوله: «لقد اثبتت كل التجارب أن الاستثمار في العقارات مهما كان نوعها لايحقق الكفاءة المثلى والعائد المطلوب مع ارتفاع تكاليف الاستثمار، واستثمار الوقف في العقارات لايقوم على أسس تجارية استثمارية ولهذا تجد أن الكثير من العقارات التي بنتها الأوقاف تؤجر بسعر أقل من المعمول به في الزمان والمكان، وهكذا لايحقق العائد المطلوب منه».

التفكير والاستثمار في مجال واحد عرفت عائداته شيئاً غير مرغوب في عالم الاستثمار الحقيقي الذي يقوم على أسس علمية ويحسب للربح والخسارة من بداية وضع القواعد الاساسية، لهذا يعتبر الاستثمار في الوقف استثماراً غير جيد لأنه يتراوح في مساحة معينة منذ فترة دون أن يحقق أرباحاً تذكر حسب التقارير والخطة الاخيرة لوزارة الأوقاف.

شركات خاصة

هناك من يعتقد أن الاستثمار في الأوقاف أو استثمار أموال الأوقاف لن يحقق أي نجاحات تذكر وسيشهد تراجعا مستمرا إذا ما استمرت الوزارة في الاستثمار في هذا الاطار، وبهذه الطريقة ، ويؤكد الاقتصاديون أن أموال الأوقاف لن تحقق اي نجاح إلا إذا غيرت نهجها في الاستثمار وسلمت الاموال الى جهات ذات اختصاص، أي ان يكون هناك وسطاء ماليون متخصصون هم الذين سيحركون هذه الاموال وتحقيق العوائد المرجوة.

يقول محمد عبدالقوي - ادارة اعمال :«يجب على وزارة الأوقاف أن تتعامل مع الواقع بشيء من العقل لأن الاستثمارات تحتاج الى متخصصين يعرفون السوق الذي يضعون فيه المال ولهم حساباتهم».

وأضاف: «الاستثمار المباشر الذي يقوم به قطاع الاستثمار لن يحقق اي نجاح ويجب على الأوقاف ان تفكر بالوسطاء او الشركات المساهمة أو المساهمة في بناء شركات مستقلة ، لأن هذه الطريقة هي الوحيدة التي يمكن أن تنجح وتحقق الفوائد إذا ما تم التخطيط لها ودراستها بشكل جيد.

يعتبر هذا الطرح اكثر واقعية وله مسبباته التي تجعله أقرب الى التصرف الفعلي حيث يؤيده الدكتور داود عثمان بقوله :«على الأوقاف ان تلجأ الى الشركات او المشاركة في البنوك».

الدكتور داود يرجع سبب عدم نجاح استثمارات الأوقاف الى ان وزارة الأوقاف لا تمتلك الكوادر الادارية القادرة على التعامل مع الاستثمار الحي وقال: ان الاستثمار يحتاج الى كفاءات وقدرات عالية تمكنه من تحقيق الفوائد والاهداف من الاستثمار ، والأوقاف لاتمتلك الكوادر الادارية والكفاءات القادرة على تحقيق الفائدة في الاستثمار.

ربما الكثير يتجاهل هذه النقطة رغم أهميتها، فغياب العقل القادر على تحريك المال في الطريق الصحيح يعني ضياعه في أول محطة استثمارية.

قطاع الاستثمار يحلم بالاستقلالية ومحاكاة التجارب الناجحة